مقترحات الحل الإداري للقدس والمقدسات

الدكتور عبد الستار قاسم

تشكل القدس محور جدل كبير على صعيد البحث عن حل للقضية الفلسطينية، ويرى فيها السياسيون مصدرا قويا لتقويض اتفاقيات وقعت بين إسرائيل وفلسطينيين، أو قد يتم توقيعها مستقبلا. يعود هذا إلى مكانة المدينة لدى مختلف الأديان السماوية، وتمسك الطرفين الإسلامي واليهودي بالسيطرة عليها وإدارتها. وبسبب صعوبة تناول موضوعها، تركتها الاتفاقيات المرحلية بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية مؤجلة إلى مرحلة البحث عن حل نهائي للقضية الفلسطينية.

دأبت الدول العربية على طرح موضوع القدس لدى الهيئات والمنظمات الدولية منذ عام 1967 وذلك من أجل وقف محاولات إسرائيل تهويد المدينة وتقليص الوجود العربي والإسلامي فيها تاريخا وحضارة وسكانا وثقافة إلى أبعد حد ممكن. أعلنت إسرائيل توحيد المدينة بشقيها الشرقي والغربي مباشرة بعد انتصارها في حرب حزيران، وأعلنت ضم المدينة إليها بقانون صادر عن الكنيست عام 1980. وقد حرصت إسرائيل على توفير ميزانية كبيرة سنويا لبلدية القدس للقيام بتلك النشاطات التي تكرس الوجود اليهودي فيها على حساب الوجود العربي. وقد شكل الاستيطان أهم علامة بارزة في السياسة الإسرائيلية وذلك لتحقيق أغلبية يهودية في القدس شرق، وتحويل المدينة بشطريها إلى ما يسمونه العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل.

نظرا للصعوبة المتوقعة في إيجاد حل للمدينة المقدسة والمقدسات، عكف دارسون كثر على البحث عن بدائل للحل السياسي، حتى لو كانت من قبيل الحلول المؤقتة. اتجه الدارسون والمهتمون نحو حلول إدارية يمكن أن تخفف من الغلواء الإسرائيلي في الاستحواذ على المدينة، وتمنح الفلسطينيين شيئا يرون فيه بارقة أمل لتحقيق بعض ما يصبون إليه. وقد انقسمت هذه البدائل أو الحلول الإدارية إلى قسمين: قسم يتعلق بالأماكن المقدسة، وآخر يتعلق بالشطر الشرقي من المدينة. يأتي شرح هذين القسمين أدناه:

المقدسات

تتمثل العقبة الكأداء في ادعاء اليهود بأن المسجد الأقصى المبارك يقوم مكان هيكل سليمان الذي يعتبر أقدس مكان لديهم. يرى المتدينون اليهود بأن لإيمانهم لا يكتمل، ولا البركة ستحل على إسرائيل إلا إذا أعيد بناء هيكل سليمان، بيت الرب المقدس؛ ولكي يتم ذلك، لا بد من هدم المسجد الأقصى، الذي يمثل بالنسبة لهم الوثنية والجهالة، ويثير غضب الرب. هذا طرح يثير استعداء العرب والمسلمين، وليس من السهل على أي حكومة إسرائيلية أن تستجيب له. فضلا عن ذلك، العالم ليس مهيئا لتقبل هذه الخطوة، على الأقل في هذه المرحلة التاريخية.

يشكك المسلمون بالروايات التاريخية التي يأتي بها اليهود، ويقولون أن مكان الهيكل، في حال أنه قد بني فعلا، غير معروف وأن ادعاء اليهود يفتقر إلى أي سند تاريخي. يحذر المسلمون باستمرار من مغبة المساس بالمسجد الأقصى وساحاته ومرافقه، ويتوعدون فيما إذا حصل الإضرار. لكنهم حقيقة لا يملكون القوة الرادعة أو الفاعلة من أجل الحيلولة دون الاعتداءات الإسرائيلي المتكررة.

بدأ الإسرائيليون حفرياتهم تحت المسجد الأقصى منذ احتلال عام 1967 وذلك بهدف البحث عن آثار لهم بخاصة فيما يتعلق بهيكل سليمان، وهدموا حي المغربة العربي المقابل لحائط البراق ليقيموا مكانه ساحة لزوار ما يسمون حائط المبكى الذي هو نفسه حائط البراق. استولوا على الحائط، وهي مفتوح للزوار منذ عام 1967. كما أن الإسرائيليين قاموا بالاستيلاء على الكثير من المساكن العربية المحيطة بالمسجد الأقصى بطرق مختلف، وقام أحدهم عام 1968 بإشعال النار في المسجد مما أدى إلى احتراق منبر صلاح الدين الخشبي وبعض زخرفة المسجد.

حيث أن الجدل بين المتدينين من الطرفين إلغائي إلى حد كبير، ويرفض كل طرف جدلية الطرف الآخر برمتها، طرح بعضهم الحل التالي للمشكلة:

بما أن اليهود يقولون بأن هيكل سليما يقع في الزاوية الجنوبية الغربية لساحة المسجد الأقصى، ويقع جزء منه تحت المسجد الأقصى مباشرة، فإنه يصار إلى بناء الهيكل في المنطقة أسفل المسجد. هم يقولون أن المسجد الأقصى يرتفع عن أرضية الهيكل بأمتار عدة تسمح بإقامة بناء مريح ومشابه لهيكل سليمان المفصلة أبعاده في التوراة التي بين أيديهم. (موجود في التوراة تفصيل لهندسة الهيكل بكل أبعاده وبغرفه المختلفة بخاصة غرفة الرب الأكثر قدسية بالنسبة لليهود.

يقترحون تجريف المنطقة أسفل المتحف الإسلامي من جهة ساحة الحائط، ويتم في ذات الوقت رفع البناء الإسلامي بما في ذلك الجزء الذي سيعلق من المسجد الأقصى على دوامر (قضبان

ضخمة من حديد) من حديد. بهذه الطريقة، يبقى المسجد الأقصى قائما، و "ربما" المتحف الإسلامي، ويتم بناء الهيكل سافلا وتكون مداخلة من الجهة الغربية.
إقامة الهيكل بهذه الطريقة، بالنسبة لهؤلاء، تمنع الاحتكاك المباشر بين المسلمين واليهود. لتعزيز عدم الاحتكاك، يصر إلى إنشاء طريق خاص للمسلمين يمتد من قرية أبو ديس شرقا إلى ساحة المسجد الأقصى. يمر المسلمون عبر هذا الطريق دون أن تكون لديهم حاجة للمرور عبر مدينة القدس المختلف عليها. أي يمر المسلم من أبو ديس إلى الأقصى دون أن يدخل مدينة القدس.
بالنسبة للإشراف على المسائل الإدارية الخاصة بدخول المسلمين وخروجهم فإنه يصار إلى حلها بسهولة لأنها ليست مسألة مبدأية وتنتهي إلى كونها مسألة فنية.

الجدل هذا لا يحتدم فيما يتعلق بالأماكن المقدسة المسيحية لأنه لا يوجد ادعاءات دينية يهودية بخصوصها. يتم حل مسألة وصول المسيحيين إلى أماكنهم المقدسة بالتفاهم مع رجال الدين المسيحيين ودون الحاجة إلى منشآت خاصة أو ترتيبات إدارية معقدة.

في كل الأحوال، يقوم رجال الدين من كل دين بالإشراف على شؤون الأماكن المقدسة الخاصة بهم ودون تداخل أو تدخل من أي جهة كانت.

المدينة

بما يخص مدينة القدس، يتمسك الإسرائيليون بوحدتها وبقائها عاصمة أبدية لهم، بينما يرى الفلسطينيون أن القدس–شرق هي عاصمة دولتهم المستقبلية، وعلى إسرائيل أن تنسحب منها تماما. تعتبر إسرائيل مدينة القدس–شرق مدينة محررة، بينما يرى الفلسطينيون أن المدينة محتلة ويجري عليها الانسحاب الإسرائيلي كما يجري على بقية الأراضي المحتلة/67. أجرت إسرائيل الكثير من التغييرات على واقع المدينة بهدف "عبرنتها"، بينما اصطدمت محاولات الفلسطينيين بإقامة مؤسساتهم في المدينة بالإجراءات الإسرائيلية التعسفية والقمعية.
قامت إسرائيل بإجراءات كثيرة نحو الاستحواذ على القدس–شرق كان من أهمها البناء الاستيطاني إذ أقامت عددا من المستوطنات بهدف محاصرة الأحياء العربية وزيادة أعداد السكان اليهود. أقامت إسرائيل 19 مستوطنة تضيق الخناق بشدة على الفلسطينيين، وصادرت أراض عربية في

الأحياء العربية مثل الطور والشيخ جراح وسلوان، وعملت على الاستيلاء على الممتلكات العربية داخل أسوار القدس العتيقة بحجج مختلفة، وحققت سبقا سكانيا يهوديا في القدس–شرق على السكان العرب في تسعينات القرن الماضي.

رفضت إسرائيل في مفاوضاتها مع الفلسطينيين تقديم أي تنازلات بخصوص القدس، ورفضت وقف إجراءاتها التهويدية للمدينة، وبدا واضحا أنها استغلت اتفاقية أوسلو وما تبعها من اتفاقيات لرفع وتيرة الاستيطان في المدينة، وللحد من عدد الزوار الفلسطينيين من مختلف أنحاء فلسطين للمدينة والأماكن المقدسة. لقد ازدادت إجراءات إسرائيل التعسفية بعد الاتفاقيات إلى درجة وصلت إلى إقامة معبر يسمونه دوليا ويحول بين المواطن الفلسطيني ومقدساته.

لم يخف الفلسطينيون تذمرهم المستمر من الإجراءات الإسرائيلية وهددوا باستمرار بالتوقف عن المفاوضات. كان هناك من يتدخل من أجل نزع فتيل الغضب الفلسطيني، ومنهم أكاديميون ومهتمون طرحوا أفكارا صبت أغلبها في البعد الإداري، الذي حسب ظنهم، يلبي الطمع الإسرائيلي، ولا يتجاوز كل التطلعات الفلسطينية. فيما يلي أهم ملامح هذا الطرح الإداري:

تباينت الطروحات الإدارية في تفاصيلها بتباين الأشخاص الذين طرحوها، لكن هناك ملامح عامة أو قواسم مشتركة أذكرها فيما يلي:

أولا: تتم المحافظة على بلدية القدس واحدة وتشرف على كل الشؤون البلدية للمدينة. رأت أغلب المقترحات الإدارية ضرورة بقاء القدس موحدة بلديا، وأن يكون لها رأس واحد فقط من الناحية الإدارية.

ثانيا: يتم تقسيم المدينة إلى ألوية أو إلى لواءين عربي ويهودي. يقوم كل لواء بتشكيل مجلس بلدي فرعي خاص به، وله صلاحيات سن القوانين الضريبية الخاصة به ودون التناقض مع النظام العام الذي تعمل به البلدية الموحدة.

لا يتداخل في هذه الألوية العرب واليهود بحيث يقتصر كل لواء إما على سكان عرب أو يهود. أي أن الأحياء العربية يكون لها لواء واحد، واليهودية لواء آخر؛ أو يكون لكل حي من أحياء القدس لواؤه الخاص دون تداخل العرب واليهود في ذات اللواء.

ثالثا: تقوم البلدية الموحدة بالتنسيق بين مختلف الألوية من أجل ضمان عدم التضارب ولتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون.

رابعا: تكون المدينة مفتوحة للجميع، ويستطيع كل سكانها التنقل من مكان إلى آخر دون معيقات أو محظورات، وبإمكانهم العمل في أي مصلحة أو مؤسسة فيها سواء كانت عربية أو يهودية. وبهذا الصدد تطور الألوية ثقافة قبول الآخرين، وتكون القدس مدينة كل مواطنيها.

خامسا: الألوية ليست مسيسة، وتبقى ضمن المهام الإدارية المحلية فقط.

سادسا: يقوم سكان كل لواء بانتخاب مجلسهم الإداري الخاص بهم بصورة مباشرة وديمقراطية.

سابعا: تخضع كل الألوية للوائح المعمول بها في البلدية الموحدة.

ثامنا: يتم تشكيل مجلس بلدي المدينة بمشاركة العرب واليهود، وقد ساد طرح التساوي بعدد الممثلين العرب واليهود في عدد لا بأس به من المقترحات.